قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٥

بشأن الموافقة على «الخطابات المتبادلة الخاصة بقرض تنمية سياسات لتطوير القطاع الخاص ودعم التنوع الاقتصادى» بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان بقيمة ٣٥ مليار ين يابانى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفــق علــى «الخطابات المتبادلة الخاصة بقرض تنمية سياســات لتطوير القطاع الخاص ودعم التنوع الاقتصادى» بين حكومة جمهورية مصر العربية ، وحكومة اليابان بقيمة ٣٥ مليار ين يابانى ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ شوال سنة ١٤٤٦ هـ

(الموافق ٣ أبريل سنة ٢٠٢٥) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١١شوال سنة ١٤٤٧ هـ

(الموافق ٣٠ مارس سنة ٢٠٢٦ م) .

طوكيو في ١٧ ديسمبر، ٢٠٢٤

صاحبــة السعــادة،

أتشــرف بأن أعزز التفاهم التالي الذي تم التوصــل إليه مؤخرًا بين ممثلي حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصــر العربية بشــأن قرض ياباني مقدم بهدف تقوية علاقات الصــداقة والتعاون الاقتصــادي بين البلدين وتعزيز جهود التنمية في جمهورية مصــر العربية:

١- تقدم وكالة اليابان للتعاون الدولي (ويشار إليها فيما بعد بـــــ "جايكا") قرضًا بالين الياباني تصــل قيمته إلى خمســة وثلاثون مليار ين ياباني (٣٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين ياباني) (ويشار إليه فيما بعد بـ "القرض") إلى حكومة جمهورية مصر العربية ، وذلك طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها في اليابان، كقرض تنمية سياسات لتطوير القطاع الخاص ودعم التنوع الاقتصــادى بغرض دعم حكومة جمهورية مصــر العربية في برنامجها وذلك في إطار برنامج دعم القطاع الخاص و التنوع الاقتصــادي المنفذ بواسطة بنك التنمية الأفريقي (ويشار إليه فيما بعد بـ "البرنامج").

٢- (١) يتاح القرض بمقتضــى اتفاق قرض يتم إبرامه بين حكومة جمهورية مصــر العربية وجايكا، وفي نطاق التفاهم الحالي ســينظم اتفاق القرض المشــار إليه أحكام وشروط القرض، وكذا إجراءات استخدامه، والذي سيتضمن – ضمن غيره – القواعد التالية:

أ- تكون فترة السداد عشرون (٢٠) عامًا بعد فترة سماح عشرة (١٠) أعوام؛
ب-تكون سعر الفائدة اثنان من مائة (٢%) سنويًا؛
ج- تكون فترة السحب خمسة (٥) أعوام، وذلك بعد تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ؛ و
د- يتم فرض مصــاريف مقدمة لإدارة القرض على إجمالي قيمة القرض المذكورة بالفقرة ١ بنسبة واحد من عشرة في المائة (٠,١%).

صاحبة السعــادة
الدكتورة/ رانيــا المشــاط
وزيــــرة التعــــاون الدولـــي
جمهوريـــة مصــــر العربيـــة

(٢) يمكن أن تمتد فترة السحب المذكورة في الفقرة الفرعية (١) (ج) أعلاه بموافقة السلطات المختصة في الحكومتين.

٣-(١) يتاح القرض لتغطية نفقات الموازنة التي تتم بواسطة السلطات المختصة بجمهورية مصر العربية، بغرض تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين وتعزيز جهود التنمية لجمهورية مصر العربية، فيما عدا تلك المنتجات التي ينص عليها في قائمة يتم الاتفاق المتبادل عليها بين السلطات المختصة في كلتا الحكومتين.

(٢) يمكن تعديل القائمة المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه باتفاق متبادل بين السلطات المختصة في كلتا الحكومتين.

٤-تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية التدابير اللازمة لتوفير ما يعادل بالعملة المصرية لمبلغ المسحوبات من مبلغ القرض المحول إلى حساب ميزانية الدولة المفتوح باسم حكومة جمهورية مصر العربية على أن يدرج المبلغ المحول في ميزانية الدولة لحكومة جمهورية مصر العربية.

٥-تعفي حكومة جمهورية مصر العربية الجايكا من جميع الرسوم والضرائب المالية المفروضة في جمهورية مصر العربية على القرض و/أو فيما يتعلق بالقرض، وكذلك الفوائد المتراكمة منه.

٦- تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لضمان استخدام القرض على الوجه الصحيح وفقط من أجل نفقات الموازنة المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣، وعدم استخدامه في أغراض عسكرية.

٧- تمد حكومة جمهورية مصر العربية - عند الطلب - حكومة اليابان وجايكا بـــ:
أ- معلومات وبيانات بشأن استخدام القرض وتقدم تنفيذ البرنامج ؛ و
ب- أية معلومات أخرى ذات صلة بالقرض والبرنامج.

٨- تتشـــاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأي أمر قد ينشـــأ عن أو يتعلق بالتفاهم الحالي.

وإنه ليشرفني أيضًا أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب وخطاب سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصـــر العربية تأكيدًا للتفاهم المذكور أعلاه، اتفاقًا بين كلتا الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصـــر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ.

حرر هذا الخطاب باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية، ولكل منها ذات الحجية، وعند أي اختلاف في التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية.

وإنني لأنتهز هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم عظيم تقديري.

فوجيى هيسايوكي
وزير الدولة الياباني للشؤون الخارجية
حكومة اليابان

طوكيو في ١٧ ديسمبر، ٢٠٢٤

السيد،

أتشرف بالإحاطة بأنني قد تلقيت خطابكم المؤرخ اليوم، والذي ينص على ما يلي:

"أتشرف بأن أعزز التفاهم التالي الذي تم التوصل إليه مؤخرًا بين ممثلي حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض ياباني مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادي بين البلدين وتعزيز جهود التنمية في جمهورية مصر العربية:

١- تقدم وكالة اليابان للتعاون الدولي (ويشار إليها فيما بعد بـ "جايكا") قرضًا بالين الياباني تصل قيمته إلى خمسة وثلاثون مليار ين ياباني (٣٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين ياباني) (ويشار إليه فيما بعد بـ "القرض") إلى حكومة جمهورية مصر العربية، وذلك طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها في اليابان، كقرض تنمية سياسات لتطوير القطاع الخاص ودعم التنوع الاقتصادي بغرض دعم حكومة جمهورية مصر العربية في برنامجها وذلك في إطار برنامج دعم القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي المنفذ بواسطة بنك التنمية الأفريقي (ويشار إليه فيما بعد بـ "البرنامج").

٢- (١) يتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين حكومة جمهورية مصر العربية وجايكا، وفي نطاق التفاهم الحالي سينظم اتفاق القرض المشار إليه أحكام وشروط القرض، وكذا إجراءات استخدامه، والذي سيتضمن – ضمن غيره – القواعد التالية:

أ- تكون فترة السداد عشرون (٢٠) عامًا بعد فترة سماح عشرة (١٠) أعوام؛
ب- تكون سعر الفائدة اثنان من مائة (٢%) سنويًا؛
ج- تكون فترة السحب خمسة (٥) أعوام، وذلك بعد تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ؛ و
د- يتم فرض مصاريف مقدمة لإدارة القرض على إجمالي قيمة القرض المذكورة بالفقرة ١ بنسبة واحد من عشرة في المائة (٠,١%).

السيد/ فوجيئ هيسايوكي
وزير الدولة الياباني للشؤون الخارجية

(٢) يمكن أن تمتد فترة السحب المذكورة في الفقرة الفرعية (١) (ج) أعلاه بموافقة السلطات المختصة في الحكومتين.

٣- (١) يتاح القرض لتغطية نفقات الموازنة التي تتم بواسطة السلطات المختصة بجمهورية مصر العربية، بغرض تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين وتعزيز جهود التنمية لجمهورية مصر العربية، فيما عدا تلك المنتجات التي ينص عليها في قائمة يتم الاتفاق المتبادل عليها بين السلطات المختصة في كلتا الحكومتين.

(٢) يمكن تعديل القائمة المذكورة في الفقرة الفرعية (١) أعلاه باتفاق متبادل بين السلطات المختصة في كلتا الحكومتين.

٤- تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية التدابير اللازمة لتوفير ما يعادل بالعملة المصرية لمبلغ المسحوبات من مبلغ القرض المحول إلى حساب ميزانية الدولة المفتوح باسم حكومة جمهورية مصر العربية على أن يدرج المبلغ المحول في ميزانية الدولة لحكومة جمهورية مصر العربية.

٥- تعفي حكومة جمهورية مصر العربية الجايكا من جميع الرسوم والضرائب المالية المفروضة في جمهورية مصر العربية على القرض و/أو فيما يتعلق بالقرض، وكذلك الفوائد المتراكمة منه.

٦- تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لضمان استخدام القرض على الوجه الصحيح وفقط من أجل نفقات الموازنة المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣، وعدم استخدامه في أغراض عسكرية.

٧- تمد حكومة جمهورية مصر العربية - عند الطلب - حكومة اليابان وجايكا بـــ:

أ- معلومات وبيانات بشأن استخدام القرض وتقدم تنفيذ البرنامج؛ و

ب- أية معلومات أخرى ذات صلة بالقرض والبرنامج.

٨- تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم الحالي.

وإنه ليشرفني أيضًا أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب وخطاب سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تأكيدًا للتفاهم المذكور أعلاه، اتفاقًا بين كلتا الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ.

حرر هذا الخطاب باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية، ولكل منها ذات الحجية، وعند أي اختلاف في التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية."

وإنه ليشرفني أن أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية التفاهم الوارد في خطابكم، وأوافق أن يشكل خطابكم وهذا الخطاب بالرد اتفاقًا بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ.

حرر هذا الخطاب باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية، وعند أي اختلاف في التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية.

وإنني لأنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم تقديري.

د. رانيــا المشــاط

وزيــرة التخطيط، التنمية الاقتصادية والتعــاون الــدولــي
جمهوريــة مصــر العربيــة